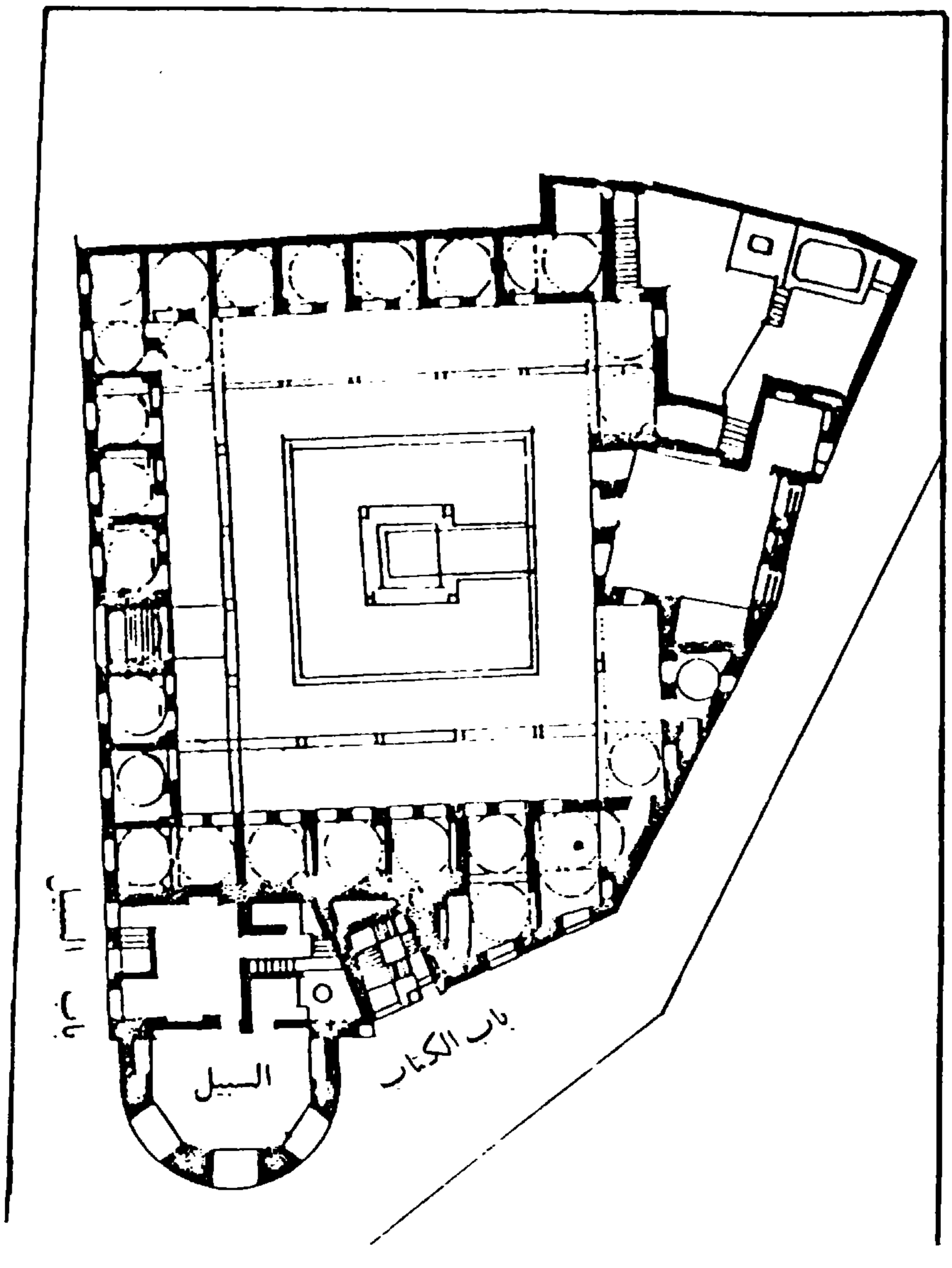

شكل (٣٠) : المسقط الأفقى للمدرسة المحمودية
(عن : محمود الحسينى)

المصالح الفرنسية فى ميناء دمياط
فى القرن الثامن عشر

دكتور
محمـد عفيفـى
مدرس التاريخ الحديث
بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة

المصالح الفرنسية فى ميناء دمياط فى القرن الثامن عشر

دمياط مدينة من أهم وأقدم المدن الشهيرة فى تاريخ مصر على مر العصور ، وتقع دمياط على مقربة من مصب النيل الشرقى فى البحر المتوسط ، وعلى قمة فرعه المعروف بفرع دمياط . ولقد لعب ميناء دمياط أدوارًا هامة فى تاريخ مصر فى العصور الإغريقية والرومانية والإسلامية ، وظلت دمياط تحمل عبء التجارة مع شرق البحر المتوسط ، وهى المنطقة التى درج على الإشارة إليها باليفانت [1] .

فى الواقع لم يلفت ميناء دمياط أنظار فرنسا طيلة القرنين : السادس عشر والسابع عشر ، ويرجع ذلك إلى تركز المصالح الفرنسية آنَ ذاك على التجارة الشرقية ، وهى بمثابة التجارة العالمية التى كانت محط صراع الدول الأوروبية فى ذلك الوقت ، ومع أن مصر كانت من أهم معابر التجارة الشرقية فإن ميناء دمياط لم يؤدى دوراً يذكر فى حركة انتقال التجارة الشرقية من الشرق إلى أوروبا ، فإذا حاولنا تتبع الطريق التقليدى لعبور التجارة الشرقية فى مصر متجهة إلى أوروبا سنجد أن هذا الطريق يبدأ بوصول السلع الشرقية عبر البحر الأحمر إلى ميناء مصر الشهير « السويس » ، ثم تنتقل السلع بعد ذلك عبر الطريق البرى وبالقوافل التجارية إلى القاهرة ، مركز التجارة الشرقية فى مصر فى العصر العثمانى ، ومن القاهرة إلى رشيد والإسكندرية حيث تجد طريقها إلى أوروبا .

من هنا كان من الطبيعى أن تتركز المصالح الفرنسية آن ذاك على المراكز التقليدية المصرية لعبور التجارة الشرقية ، أى السويس – القاهرة – رشيد والإسكندرية ، وبالنسبة للسويس لانكاد نعثر على تواجد فرنسى يذكر فى هذا الميناء طيلة العصر العثمانى ، على الرغم من أهمية ميناء السويس كمحطة أولى للتجارة الشرقية فى مصر ، وكميناء رئيسى ذى أهمية استراتيجية فى شمال البحر الأحمر .

وربما يرجع ذلك إلى السياسة التقليدية العثمانية بتحريم النشاط الأوروبى فى البحر الأحمر لأسباب دينية ، خشية هجوم السفن الأوروبية على الحرمين الشريفين ، ومع أهمية هذا العامل الدينى فإن هذا لا يمنع من وجود أهداف اقتصادية أخرى غير معلنة

---

(١) نقولا يوسف : تاريخ دمياط منذ أقدم العصور ، دمياط ١٩٥٩ .

كرغبة الدولة العثمانية فى احتكار التجارة الشرقية فى البحر الأحمر ، وإبعاد النفوذ الأوروبى الذى يدق أبواب البحر الأحمر الجنوبية عن التوغل فيه والسيطرة على طريق من أهم طرق التجارة الدولية ، لا سيما مع السيطرة الأوروبية على الملاحة والحركة التجارية فى المحيط الهندى بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح (١) .

وعلى هذا تركز الوجود الفرنسى فى مصر فى القاهرة بإنشاء قنصلية فرنسية لرعاية الفرنسيين بصفة عامة والنشاط التجارى الفرنسى بصفة خاصة ، حيث كانت القاهرة مركزًا هامًا تصب فيه بضائع التجارة الشرقية ، ويتوافد عليها التجار الفرنسيون لعقد أهم الصفقات التجارية .

أضف إلى ذلك تعيين نائب قنصل فى رشيد وآخر فى الإسكندرية ، لمتابعة الحركة التجارية فى هذين الميناءين الهامين كمنفذين رئيسيين للتبادل التجارى بين مصر وأوروبا ، فضلاً عن رعاية نائب القنصل للجالية الفرنسية المحدودة فى المدينتين ، من هنا ترصد لنا الوثائق الفرنسية أعداد الفرنسيين المقيمين بالقاهرة ورشيد والإسكندرية ، وأيضًا أعداد الشركات التجارية الفرنسية فى هذه البيوت دون أية إشارة إلى استقرار رعايا فرنسيين فى دمياط ، أو إنشاء شركات تجارية بها (٢) .

ويتغير الأمر إلى حد كبير فى القرن الثامن عشر ، إذ تدخل دمياط دائرة الضوء فى المصالح الفرنسية ، حيث نجد العديد من الوثائق الفرنسية التى تتحدث عن أهمية دمياط بالنسبة للمصالح الفرنسية ، بل ويصل الأمر إلى تعيين نائب قنصل فرنسى فى دمياط فى فترات متعددة ومتقطعة من القرن الثامن عشر لرعاية المصالح الفرنسية بها ، فما هى المستجدات التى طرأت على وضع دمياط لتدفعها إلى دائرة المصالح الفرنسية آنَ ذاك ؟ .

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر :

Raymond, A., commercants au Caire au XVIII° Siecle, Tome I Damos 1973.

(٢) - Archives Nationales. Affaires Etrangeres, B 3, 171, 1778 & B3, 290, 1775 - 1790.

سنرمز بعد ذلك إلى الأرشيف الوطنى بباريس بالحرفين A.N ، ثم لمجموعة الشئون الخارجية المحفوظة بالأرشيف بالحرفين A.E ثم بعد ذلك رمز ، ثم رقم الوحدة الأرشيفية ، فتاريخها .

أول هذه المستجدات الصراع الإنجليزى الفرنسى على طُرق التجارة الشرقية والوصول إلى الهند ، والتراجع النسبى لأهمية طريق رأس الرجاء الصالح عن الدور الذى لعبه فى التجارة الشرقية بين أوروبا وآسيا ، وظهور فكرة ربط البحرين الأحمر والمتوسط لإيجاد طريق قصير يربط مابين آسيا وأوروبا ، فضلاً عن رغبة فرنسا فى إيجاد أقصر الطرق إلى الوصول إلى الهند ، أكبر مستعمرات عدوتها التقليدية انجلترا .

من هنا لم يكن غريبًا أن يقترح « جاك سافارى » على الوزير الفرنسى « كليبر » فى عام ١٦٥٩ العمل على تمهيد الطريق البرى من أجل هذا المشروع الكبير ، واستئذان الباب العالى (الدولة العثمانية) فى حفر قناة السويس من البحر الأحمر إلى دمياط على البحر المتوسط [١] .

ولن نتحدث هنا عن مشروع توصيل البحرين ، وهو المشروع الذى طالما تَطرَّقَ إليه كُلُّ مَنْ تعرض إلى دراسة الجذور التاريخية لقناة السويس ، لاسيما أن مشاريع القناة وتوصيل البحرين ستبتعد بعد ذلك إلى حد كبير عن دمياط . وسنركز دراستنا هنا حول السبب الرئيسى الذى دفع دمياط إلى دائرة المصالح الفرنسية فى القرن الثامن عشر ، بعد طول انقطاع منذ عصر الحروب الصليبية وحملة لويس التاسع الشهيرة على دمياط والمنصورة .

والواقع أن عودة دمياط إلى دائرة المصالح الفرنسية يرجع إلى شهرة دمياط فى تجارة الأرز ، وأهمية الأرز فى التجارة الفرنسية فى القرن الثامن عشر ، من هنا ستوضح دراستنا أهمية الأرز كسلعة فى التجارة الدولية ، والصراع الدولى على هذه السلعة ، وأهمية ميناء دمياط فى تصدير الأرز ، ودور تجارة الأرز فى إيجاد مصالح خاصة لفرنسا فى ميناء دمياط تجعلها تتدخل أحيانًا بشدة للحفاظ على مصالحها الخاصة فى دمياط ، ثم أهمية الدور الذى يلعبه أصحاب المصالح من وراء تجارة الأرز فى دمياط ، وعلاقاتهم بالدبلوماسية الفرنسية فى مصر .

والمصدر المعاصر الوحيد الذى يحدثنا عن زراعة الأرز فى شمال الدلتا آنَ ذاك هو ماكتبه جيرار ، أحد علماء الحملة الفرنسية فى وصف مصر ، يذكر جيرار أن الأرز « لا يُزرع إلا فى الجزء الشمالى من الدلتا ، وهو الجزء الذى يقع بين البحيرات

---

(١) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ، القاهرة ١٩٥٠ ، ص ١١٦ .

التى تحيط بساحلها وبين خط مستقيم يقتسم الدلتا من الرحمانية على الفرع الغربى للنيل حتى المنصورة على الفرع الشرقى لهذا النهر ، وهذه الأراضى مخصصة لزراعة هذا المحصول ، إذْ قلما يهبط مستوى منسوب النيل هناك بالقرب من مصبه ، وفى موسم المياه الواطئة إلى أكثر من متر أو متر ونصف عن مستوى المنسوب العالى الذى يبلغه خلال فترة فيضانه ، بحيث يكون ميسوراً هناك بأفضل مما هو فى أى مكان آخر ، أن تعطى حقول الأرز نوبات الرى الدائمة التى تحتاج إليها » (١) .

من هنا اشتهرت دمياط بالنوعية الممتازة من الأرز الذى تقدمه للتجارة الخارجية ، وهو الأرز المعروف آن ذاك بالأرز المنزلاوى ، والذى يزداد الطلب عليه فى الأسواق الخارجية ، لجودته العالية وشهرته المعروفة (٢) .

وغنى عن البيان أهمية اشتداد الطلب من جانب المستهلك الأوروبى على السلع الشرقية ، ونشوء نمط استهلاكى أوروبى يسعى حثيثًا إلى السلع الشرقية . ولن نتحدث كثيراً عن الذوق الأوربى فى طلب الأرز كسلعة شرقية ، ولكننا سنقصر حديثنا هنا حول فرنسا وأهمية الأرز المصرى لها ، ولا أدل على هذه الأهمية مما تذكره الوثائق الفرنسية المعاصرة من أن الأرز المصرى المصدر من دمياط قد مثل نسبة لا بأس بها من الاحتياجات الغذائية الضرورية للجيش الفرنسى المرابط فى جنوب فرنسا (٣) . من هنا كان هَمُّ القناصل الفرنسيين الحرص على استمرار تصدير الأرز من دمياط إلى مرسيليا .

ومن ناحية أخرى كانت مصر آن ذاك ولاية عثمانية ، وبالتالى تنطبق عليها السياسات العامة التى اتبعتها الدولة العثمانية بتحريم تصدير الحبوب والمُؤن الغذائية إلى الدول الأوروبية ، ويُرجع البعض ذلك إلى سياسة العداء بين الطرفين والحروب المستمرة مع بعضهم ، وأهمية الحبوب والمؤن بالنسبة للإمدادات الغذائية للجيوش ، أو إلى أسباب دينية برغبة الدولة العثمانية حرمان « الكفار » من خيرات المسلمين .

---

(١) انظر تفاصيل عن زراعة الأرز فى مصر : جيرار : الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، وصف مصر ، الترجمة العربية ، جـ ٤ ، ص ٥٣ ، ٥٩ ، القاهرة د.ت .

(٢) Savary, Lettres sur l'Egypte, Tome I, p. 283.

(٣) N.A., A.E., BI, 328, 1748.

وفى دراسته عن التجارة فى مصر فى القرن الثامن عشر لا يقلل ريمون من أهمية العامل الدينى التقليدى فى سياسة الدولة العثمانية فى تحريم تصدير الحبوب والأغذية إلى أوربا ، بحكم طبيعة العصر وسيادة المفاهيم الدينية حينئذٍ ، ولكنه يبرز أهمية عامل المصلحة الاقتصادية ، ويرى أن الدولة العثمانية قد لجأت إلى سياسة التحريم لأسباب ذاتية ، فبالنسبة لموضوع بحثنا أصبحت مصر هى المورد الأول للأرز للدولة العثمانية ، ومن هنا كان حرصُ الدولة العثمانية على احتكار تجارة الأرز عاملًا رئيسيًّا وراء سياسة تحريم تصديره .

ويؤيد ريمون مقولته بالأرقام ، فبالنسبة لميناء دمياط – محط دراستنا – كان يُصَدَّرُ منه سنويًّا – فى القرن الثامن عشر – فى المتوسط ٢٨٥٤٤ أردبًّا تقريبًا ، لا يذهب منه إلى أوروبا سوى ثمانية آلاف أردب ، أما الباق فيذهب إلى الدولة العثمانية بولاياتها الآسيوية والأوروبية ، أى أن ما يذهب إلى أوروبا من إجمالى الأرز المصدر من دمياط لا يتجاوز ٢٨٪ من إجمالى الأرز ، فى حين تصل نسبة تصدير الأرز إلى الدولة العثمانية ٧٢٪ من إجمالى الأرز المصدر من دمياط (١) .

وفى أواخر القرن الثامن عشر يقدر جيرار فى وصفه للتجارة بين مصر وفرنسا إجمالى صادرات مصر من الأرز إلى فرنسا بحوالى ٥ آلاف أردب سنويًّا ، أى أن فرنسا تستورد من صمر مايقدر نسبته بـ ١٧٫٥٪ من إجمالى الأرز المصدر للخارج ، وحوالى ٦٢٫٥٪ من إجمالى الأرز المصدر إلى أوروبا ، مما يوضح مدى أهمية الأرز المصرى بالنسبة للتجارة الفرنسية (٢) .

والمثال السابق يطرح علينا تساؤلاً غاية فى الأهمية ، وهو استمرار تصدير الأرز من دمياط إلى أوروبا وفرنسا خاصة ، برغم سياسة التحريم المعلنة من قِبَلِ الدولة العثمانية ، والإجابة عن هذا السؤال كما سنرى تبرز أهمية تقدم عامل المصلحة الاقتصادية على الاعتبارات الدينية التقليدية .

وتشير الوثائق الفرنسية إلى عظم المأزق الذى وقعت فيه الإدارة الإقليمية فى مصر ، فهى من ناحية مجبرة كإدارة تابعة للدولة العثمانية على قبول سياسة التحريم

---

(١) Raymond, Op. Cit., p. 186.

(٢) جيرار : المصدر السابق ، ص ٣١٠ .

ونلاحظ هنا مدى استخدام الدولة للرسوم الجمركية فى محاولة الحد من هذه التجارة ، إذ أن نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على الأرز المصدر من دمياط إلى الدولة العثمانية تساوى ٢٣٪ من قيمة الرسوم المفروضة على الأرز المصدر إلى أوروبا ، أو بصورة أخرى ، فإن الرسوم المقررة على الأرز المصدر إلى أوروبا تساوى أكثر من أربعة أضعاف مثيله المصدر إلى الدولة العثمانية وولاياتها .

وإزاء دخول دمياط دائرة المصالح الفرنسية نتيجة أهمية تجارة الأرز من دمياط إلى فرنسا ، كان لابد أن يتبع ذلك مشاريع ومحاولات فرنسية لإقامة قنصلية فرعية فى دمياط ترعى شئون التجارة والتجار الفرنسيين والمصالح الفرنسية بصفة عامة ، وأول هذه المشاريع يعود إلى عام ١٦٦٤ حيث عهد القنصلان الفرنسى والإنجليزى فى القاهرة إلى Coppin الفرنسى بأن يتولى بصفة غير رسمية منصب نائب القنصل فى دمياط على أن يرعى مصالح كل من إنجلترا وفرنسا هناك ، لكن هذه المحاولة الأولية لإنشاء قنصلية فرعية لم يكتب لها النجاح (١) .

وفى رأينا أن فشل المحاولة الأولى لإنشاء قنصلية فرنسية فى دمياط يرجع إلى عدة عوامل لعل على رأسها إنشاء قنصلية مشتركة ترعى المصالح الفرنسية والإنجليزية برغم تعارض مصالح كلا البلدين ، أضف إلى ذلك أن هذه المحاولة المبكرة لم تنشأ نتيجة مصالح فرنسية حية كالتى نشاهدها فى القرن الثامن عشر ، فضلاً عن عدم الأعتراف الرسمى للإدارة الفرنسية بهذه القنصلية .

وعلى العكس من ذلك يشهد مطلع القرن الثامن عشر من جديد إعادة التفكير بصورة جدية لإنشاء قنصلية فرنسية فرعية فى دمياط ، ويتضح مدى أهمية المصالح الخاصة لفرنسا فى دمياط ، ونقصد بها تجارة الأرز ، فى السر وراء محاولة إنشاء القنصلية من جديد ، إذ يذكر القنصل الفرنسى فى القاهرة دومابيه فى عام ١٧٠٠ أنه قد وصل إلى دمياط فى خلال شهرين أو ثلاثة أشهر من ١٠ سفن إلى ١٢ سفينة فرنسية نجحت فى أن تُشْحَنَ بالأرز إلى مرسيليا ، ولكن القباطنة الفرنسيين شكوا من عدم توافر حماية لهم فى دمياط ، وأنهم يدفعون رسومًا جمركية أعلى من المطلوب ، وبالتالى ضرورة

---

(١) Clement, Les Francais d'Egypte aux XVII^e et XVIII^e Siecles, p. 13.

إنشاء قنصلية فرنسية فى دمياط ، وقد دفعت هذه الضغوط دومايه إلى الإسراع بإقامة نائب قنصل مؤقت فى دمياط على أن يأتى الرد الرسمى على اقتراحه بإنشاء القنصلية من الوزير المختص فى فرنسا .

وبالفعل صدرت موافقة الوزير المختص فى فرنسا (البلاط الفرنسى) على تعيين نائب قنصل فى دمياط فى عام ١٧٠١ ، ولكن المشكلة أن الأمور قد اشتعلت فى دمياط بين الأهالى من جهة والفرنسيين والأجانب بصفة عامة من جهة أخرى ، وترى بعض المراجع الفرنسية أنه ما إن تم الاعتراف الرسمى بالقنصلية الفرنسية فى دمياط حتى هاج الأهالى فى دمياط معترضين على هذا الإجراء . ويصف لنا بعض الرحالة مظاهرة اعتراض قامت بها جماهير دمياط ضد الوجود الأجنبى فى دمياط ، وأتى على رأس هذه المظاهرة أحد المشايخ ومعه حوالى خمسين إلى ستين شيخًا ضريرًا ، والعشرات من الأطفال ، وواضح من هذا الوصف أنهم أساتذة وطلبة الكتاتيب الدينية فى دمياط ، ورفع هؤلاء المتظاهرون شعار عدم بقاء الفرنسيين فى دمياط .

ولكن من الملاحظ أن أحداث الشغب التى قاموا بها لم تقتصر على الفرنسيين فحسب ، وإنما امتدت إلى غيرهم ، فتم نهب الكنيسة اليونانية والعديد من المتاجر اليونانية ، وبعض المتاجر الفرنسية ، ونجا بيت القنصل من النهب والاعتداء لقيام بعض جنود الانكشارية بحراسته ، ونتيجة لهذه الفتنة اختفى الفرنسيون بعيدًا عن الأنظار لمدة ثلاثة أيام حتى هدأت الفتنة ، وعندها قرر الفرنسيون مغادرة دمياط بصفة نهائية (١) .

وواضح أن وراء هذه الفتنة عدة عوامل ، ربما يأتى العامل الدينى بصورة وجيهة فى المقدمة ، ورغبة أهالى دمياط فى إبعاد الأجانب أو غير المسلمين عن مدينتهم ، ولكن هذا العامل فى الحقيقة لا يمكن أن يكون العامل الرئيسى ، فربما يكون هو العامل الذى استخدم فى تهييج العامة ، ولكنه ليس الدافع وراء الأحداث ، ونرجح أن يكون العامل الاقتصادى هو الدافع وراء هذه الأحداث ، وأن المسألة فى الأصل تعارض المصالح بين جماعات المنتفعين من وراء تجارة الأرز ، كما سيأتى الحديث عنهم تفصيلا ، لأن النهب استهدف المتاجر والوكالات التجارية الأجنبية ، والفرنسية بصفة خاصة ، نتيجة

---

(١) Clement, Op. Cit., p. 121.

تزايد أهمية الدور الفرنسى فى تجارة الأرز ، لا سيما منذ إنشاء القنصلية المؤقتة فى دمياط .

وتذكر وثائق غرفة التجارة فى مرسيليا [١] اسم أكبر تاجر فرنسى فى تجارة الأرز فى دمياط آن ذاك وكيف نجح منفردًا – ولحسابه الخاص – فى خلال أربعة عشر شهرًا أن يشحن ٥٦ سفينة بالأرز من دمياط إلى مرسيليا . وفى تقديرنا أن هذا النشاط قد أثار حنق منافسيه من أهل البلد ومن الشوام ، لذلك كانت متاجر جونا (التاجر الفرنسى) فى مقدمة المتاجر التى نُهبت فى الفتنة السابقة ، مما اضطره إلى اغلاق تجارته فى دمياط ، ومحاولة حصوله على تعويضات عما أصابه من الجانب الفرنسى – وليس المصرى – الذى لم يكن يقدم تعويضات آن ذاك .

واستمر الوجود الفرنسى بلا قنصلية فى دمياط حتى عام ١٧٧٤ حينما أرسل القباطنة الفرنسيون رسالة إلى القنصل الفرنسى فى القاهرة يذكرون فيها أنه بإزاء ازدهار تجارة الأرز فى دمياط فإنهم يطالبون بتعيين نائب قنصل فى دمياط ليحمى القباطنة الفرنسيين من تعنت رجال الجمارك . ولم تنجح محاولات ضغط هؤلاء القباطنة إلا فى عام ١٧٧٦ ، حيث تم تعيين نائب قنصل فرنسى فى دمياط من جديد . لكن الوثائق الفرنسية تقرر أنه لم يكتب لهذه التجربة الجديدة الاستمرار طويلا ، إذ سرعان ماصدرت الأوامر فى عام ١٧٧٩ م بإلغاء قنصلية دمياط مرة أخرى [١] . فما هو السر وراء عدم نجاح أى محاولة لإقامة قنصلية فرنسية فى دمياط ، مع نمو المصالح الفرنسية بها ؟ .

من أهم معوقات الوجود الفرنسى فى دمياط الدولة العثمانية ذاتها ، فلقد أدى تحريم الدولة العثمانية لتصدير الأرز من مصر إلى أوروبا ، وإصرار بعض التجار الفرنسيين على مزاولة هذه التجارة المحرمة غالبًا ، والمكروهة أحيانًا ، إلى المزيد من سخط الدولة العثمانية وتدخلها بالاحتجاج لدى البلاط الفرنسى لمنع التجار الفرنسيين من مزاولة هذه التجارة ، وإزاء هذا الاحتجاج أصدر البلاط الفرنسى فى عام ١٧٣٠ مرسوماً ملكيًا لأولى الأمر أنه بناء على الأخبار التى وصلت إلى علم البلاط بذهاب بعض ربابنة

---

(١) C.C.M., J. 1703, Affaire Jocuna freres contre la chambre de commerce, 1701-1709.

(٢) A.N.A.E., B3, 30 & 52, 1779.

السفن الفرنسية إلى دمياط لممارسة تجارة الأرز ، مع علمهم بتحريم ممارسة هذه التجارة ، ومنع تصدير الأرز إلى ما أطلق عليه المرسوم (البلاد المسيحية) ، فإن هذا التصرف يعرض أبناء الأمة الفرنسية فى مصر للتجاوزات من قبل الإدارة العثمانية ، ويعرض مصالح أصحاب السفن الفرنسية فى مصر للخطر إذ ما أقدمت الإدارة العثمانية على مصادرة هذه السفن كما تقضى بذلك اللوائح العثمانية ، ويرى المرسوم الملكى الفرنسى أن هذه الأضرار المادية الجسيمة ستكون نتيجة طبيعية لإصرار ربابنة السفن الفرنسية على تصرفاتهم غير القانونية ، أى ممارسة تجارة الأرز فى دمياط ، وبالتالى عليهم وحدهم تحمل هذه الأضرار ، ولا تتحمل الإدارة الفرنسية تبعات ذلك .

وحتى تتحاشى الإدارة الفرنسية وقوع أى مشاكل مع الإدارة العثمانية فى دمياط من جراء سلوك الرعايا الفرنسيين ، أصدر البلاط الفرنسى تحذيرات موجهة إلى كل الموظفين والمسافرين والبحارة الفرنسيين المتجهين إلى دمياط بمنع استئجار مساكن خاصة فى دمياط طيلة مدة رسو السفن الفرنسية فى الميناء ، ومنعهم حتى من النزول من سفنهم إلى المدينة ، ويستثنى من هذا القرار ربابنة السفن الفرنسية ، إذ يمكنهم وحدهم النزول إلى الميناء والمدينة فى حالات الضرورة على أن يتناولوا الغذاء ، مع العودة للنوم على ظهر السفينة ، وليس فى المدينة ، على أن تكون العودة إلى السفينة قبل حلول الليل ، ويوقع على المخالفين لذلك غرامة نقدية قدرها ألف جنيه ، مع استثناء خاص للربابنة الفرنسيين الذين يمارسون تجارة الأرز لحساب الأتراك لا لحسابهم الخاص ، طالما سار الأمر كالمعتاد دون إثارة مشاكل [1] .

هكذا أدى استمرار بعض الفرنسيين فى تجارة الأرز المحرمة إلى احتجاج الدولة العثمانية ، وضرورة تدخل البلاط الفرنسى لوضع العديد من القيود حول نشاط الفرنسيين فى ميناء دمياط ، حفاظًا على المصالح الفرنسية العليا ، والعلاقات العثمانية الفرنسية .

ومن ناحية أخرى أدى تحريم تجارة الأرز والحاجة الماسة إلى استمرار هذه التجارة إلى ظهور أصحاب المصالح من وراء هذه التجارة ، ويأتى على رأس هؤلاء المسيحيون الشوام الذين سيطروا منذ منتصف القرن الثامن عشر على جمارك موانئ مصر ،

---

(١) C.C.M., J. 1648, Ordonnance 6 Octobre, 1730.

وأصبحت لهم اليد الطولى فى التجارة المصرية آنَ ذاك ، ومن أهم هذه العناصر الشامية ميخائيل فخر ، الذى استطاع بطرقه الخاصة أن يحصل على امتياز من الإدارة فى القاهرة باحتكار تجارة الأرز فى دمياط . ولقد أدى هذا الاحتكار إلى شَرَهِ ميخائيل فخر فى التعاملات التجارية ، حيث أصبحت هذه التجارة كالبقرة الحلوب له ، وتسجل الوثائق الفرنسية أنه منذ توليه تجارة الأرز فى دمياط أثار سخط الربابنة الفرنسيين بابتزازهم إلى الحد الذى دفعهم إلى تقديم الشكاوى إلى القنصل الفرنسى فى القاهرة .

ويأخذ هؤلاء الربابنة على ميخائيل فخر أنه بمقتضى احتكاره لتصدير الأرز أصبح الوسيط الأوحد بين الفرنسيين والتجار المحليين ، مما يضيف أعباء مالية جديدة على هذه التجارة ويضعهم تحت جشعه . أضف إلى ذلك لجوء ميخائيل فخر إلى الخداع فى نوعية الأرز عن طريق توريده لنوعيات أقل جودة من الأرز المتفق عليه ، وفضلاً عن الفارق فى الأسعار بين النوعية الجيدة والنوعية الأقل جودة من الأرز ، هذا الفارق الذى يذهب لصالح ميخائيل فخر بغير وجه حق ، تشير الوثائق الفرنسية إلى مدى خطورة هذا التصرف على مصلحة الدولة العليا ، نتيجة اعتماد الجيش الفرنسى المرابط فى جنوب فرنسا على هذا الأرز ، وبالتالى فإن أى تلاعب فى جودة هذا الأرز سينعكس بالسوء على صحة هؤلاء الجنود [1] .

ولا تعطى لنا الوثائق الفرنسية تفاصيلَ عن عملية التلاعب فى نوعيات الأرز وكيفية وقوع ربابنة السفن الفرنسية فى شباك هذا الخداع ، إلّا أن الرحالة « سافارى » يوضح لنا هذا الأمر إلى حد كبير ، فنتيجة الطبيعة الجغرافية لميناء دمياط والتقاء النيل بالبحر المتوسط ، لا تستطيع السفن الدخول إلى الميناء وإنما تنتظر فى البحر حتى تأتى القوارب المحلية – التى يمكنها الدخول من النيل إلى البحر – المحملة بالأرز ليتم شحن السفن الفرنسية بها . ويذكر « سافارى » أنه : « كثيرًا ماتم استبدال حمولة القوارب المحملة بالأرز من النوع الممتاز ، والتى ترحل ليلاً لتنقل حمولتها إلى السفن الكبيرة فى الميناء ، بحمولات أخرى من نوعية أقل فى الجودة ، ولطالما أشتكى قباطنة مرسيليا من جراء هذا الاحتيال ، ولكنهم لم يستطيعوا فعل شىء ، فهذا المجال من النقل قد غدا وسيلة للاحتيال » [2] .

---

(١) A.N. A.E. Bl, 328, 1748.

(٢) Savary, Op. Cit., p. 284.

ولقد أثار هذا التصرف القنصل الفرنسى الذى عمل على اتخاذ كافة مافى وسعه من أجل تنحية ميخائيل فخر عن منصبه ، وعن احتكار تصدر الأرز فى دمياط . وقد أدرك هذا القنصل بفضل إقامته فى البلاد أسلوب الإدارة فى مصر آنَ ذاك ، ودور الثقات فى عملية صنع القرار ، من هنا يلجأ القنصل الفرنسى إلى أحد كبار « المشايخ » – لم تحدد الوثائق اسمه – للتدخل لدى الإدارة للموافقة على تنحية ميخائيل فخر ، مع السماح باستمرار تجارة الأرز بين دمياط ومرسيليا . ولا تذكر الوثيقة مصلحة هذا « الشيخ » من جراء تدخله لذى الإدارة ، أو حتى وجود مصالح خاصة بينه وبين القنصل الفرنسى ، وأن وصف القنصل الفرنسى هذا الشيخ قائلا : « إن له ميلاً واضحًا نحو مصالحنا » مما يعطينا انطباعات واضحة عن نمط الإدارة فى مصر ، وأهمية تجارة الأرز وأصحاب المصالح من ورائها ، وأهمية المصالح الفرنسية فى ميناء دمياط ، كما ستتضح بعد ذلك .

وهنا تبرز الوثائق الفرنسية أهمية الصراع بين أصحاب المصالح من وراء تجارة الأرز فى دمياط ، فعلى الجانب الأول يأتى ميخائيل فخر واحتكاره لتجارة الأرز ، وحرصه الشديد على بقاء الاحتكار فى يده ، مما يدفعه إلى شراء ذمم بغض المسئولين وأصحاب النفوذ ، سواء فى دمياط أو حتى فى القاهرة ، ويزداد الأمر حدة بانقسام الجانب الفرنسى على نفسه ، فبينما وقف القنصل الفرنسى والربابنة الفرنسيون فى وجه ميخائيل فخر وقف التجار الفرنسيون بجانبه وطالبوا ببقائه فى دمياط لارتباط مصالحهم الخاصة به من أجل ضمان استمرار تجارة الأرز المحرمة أصلاً ، فأمل هؤلاء التجار الفرنسيين هو استمرار التجارة ، بغض النظر عن مسألة ارتفاع أسعار تصدير الأرز ، أو حتى التلاعب فى نوعيته .

ويصف القنصل الفرنسى حدة الصراع على احتكار تجارة الأرز قائلاً : « لقد كان هدفى المطلق استبعاد ميخائيل فخر الذى يتمتع هنا بالكثير من الموالين ، حتى من بين تجارنا ، حتى بدا لى أنه ليس هناك أهمية لأصواتنا ، وأنه (أى : ميخائيل فخر) واثق تمامًا أنهم قادرون على إبقائه فى وظيفته رغمًا عنى أو عن الربابنة الفرنسيين وشكايتهم » [1] .

على أية حالٍ ، نجح فريق الضغط الفرنسى وأنصاره من الثقات المحليين في إبعاد

---

(١) A.N.A.E., BI 328.

ميخائيل فخر عن تجارة الأرز فى دمياط ، وكسب القنصل الفرنسى الجولة بنجاح عظيم ، ووصل القنصل فى نجاح مساعيه إلى أن سمحت له الإدارة فى القاهرة بحرية ترشيح من يراه القنصل صالحًا ليتولى التزام تجارة الأرز فى دمياط ، وسواء عاد ذلك إلى ثقل جماعة الضغط التى شكلها القنصل الفرنسى أو عظم هداياه ، أو إحساس الإدارة فى القاهرة بأهمية المصالح الفرنسية والمحلية فى استمرار تجارة الأرز فى دمياط ، فإن استبعاد ميخائيل فخر والسماح للقنصل الفرنسى بترشيح من يراه لالتزام الأرز فى دمياط يعد خير مثال على عظم المصالح الفرنسية فى دمياط آنَ ذاك ، ويشكل نصرًا مهمًا للدبلوماسية الفرنسية فى مصر .

وتتضح أهمية الضغوط الفرنسية عند ترشيح ملتزم جديد لتجارة الأرز فى دمياط ، وضرورة أن يتفق هذا الملتزم مع المصالح الفرنسية ، ففى البداية رشح القنصل الفرنسى والربابنة الفرنسيون مسيحيًا شاميًا آخر يدعى شمس موسى ، وكان السبب الرئيسى وراء دفع شمس موسى لدائرة الترشيح توافقه مع المصالح الفرنسية ، فعلى حد تعبير القنصل : « مكث شمس موسى فترة من الزمان فى مرسيليا ، كما أن له أخاً استقر هناك ، وأخًا ثالثًا يقطن فى باريس ، ولقد جعلته هذه الملابسات أكثر تهيؤًا وأهمية لخدمتنا » .

لكن هذا الترشيح لم يحظَ بالقبول من جانب التجار الفرنسيين نتيجة خلافات سابقة بينهم وبين شمس موسى حول تجارة أقمشة الجوخ الفرنسى ، وهو الأمر الذى لا تقدم عنه الوثائق تفصيلات كثيرة . على أية حال أدى هذا الأمر إلى اضطرار القنصل الفرنسى إلى سحب هذا الترشيح من أمام الإدارة فى القاهرة ، وسمحت الإدارة للقنصل من جديد بإعادة ترشيح من يراه لتولى التزام تجارة الأرز فى دمياط .

وهنا يظهر على الساحة تطور جديد ، إذ تلجأ أسرة « فخر » التى تم طرد عميدها ميخائيل فخر من التزام تجارة الأرز إلى إيجاد حل وسط مع القنصل الفرنسى يضمن لها استمرار بقاء التزام تجارة الأرز فى يدها ، ذلك الالتزام الذى هو أساس وجودها الاقتصادى ومكانتها الاجتماعية فى دمياط ، من هنا يستقر رأى أفراد الأسرة على ترشيح أحد أفرادها لتولى هذا الالتزام ، وهو الوجه الجديد « حنا فخر » ابن أخ الملتزم السابق ميخائيل فخر . ويصف القنصل الفرنسى « حنا فخر » قائلا : « هو شاب يبدو رزينًا جدًا ، وعلى درجة كبيرة من الذكاء ، كما أعطانى كل الضمانات

التى أريدها ، وأن يسلك مسلكًا أفضل من عمه »[1] ، ولا تعطى الوثيقة تفاصيل حول نوعية هذه الضمانات التى أعطاها « حنا فخر » للقنصل الفرنسى ، والتى بمقتضاها وافق القنصل الفرنسى على ترشيحه لالتزام تجارة الأرز فى دمياط ، إلا أنه من الواضح أنها فى مجملها تحترم المصالح الخاصة لفرنسا فى تجارة الأرز فى دمياط .

هكذا يتضح لنا أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه سلعة ما – كالأرز – فى التجارة الدولية آنَ ذاك ، ومدى تأثير تجارة الأرز على وضع دمياط ، ثم دور تجارة الأرز فى إيجاد مصالح خاصة لفرنسا فى دمياط تجعلها تتدخل أحيانًا بشدة للحفاظ على مصالحها الخاصة ، وأهمية الدور الذى لعبته الدبلوماسية الفرنسية فى الضغط على الإدارة المصرية ، وأصحاب المصالح من وراء تجارة الأرز ، والنجاح الذى حققته الدبلوماسية الفرنسية فى إجبار هذه القوى على الرضوخ للمصالح الفرنسية الخاصة .

* * *

(١) A.N.A.E., Bl, 328.

قائمة المصادر والمراجع

- أولًا - المصادر العربية :

دار الوثائق القومية ، سجلات محكمة دمياط ، سجل ٢٥٦

- ثانيًا - المصادر الفرنسية :

- Archives Nationales, Paris

  Affaires Etrangeres,

    Bl, 328, 1748.

    B3, 171, 1778.

    B3, 290, 1775-1790.

    B3, 30 & 52, 1779.

- Chambre de Commerce, Marseille

    - J. 1702, 1773.
    - J. 1703, 1701-1709.
    - J. 1648, 1730.

المراجع العربية :

- محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ، القاهرة ١٩٥٠ .
- نقولا يوسف : تاريخ دمياط منذ أقدم العصور ، دمياط ١٩٥٩ .

المراجع الأجنبية :

- Clement, les français d'Egypte aux XVII^e et XVIII^e siecles, le Caire 1960.
- Raymond, Artisans et Commerçants au Caire au XVIII^e siècle, Tome l, Damas 1973.
- Savary, Lettres sur l'Egypte, Tome 1.

* * *